استدلال محمد رضا المظفر على عقائد الاثنا عشرية

الباحث/ مصطفى أبو النصر محمد

الملخص:

محمد رضا المظفر من أهم الشخصيات المؤثرة في القرن العشرين الميلادي، حيث كان له دور كبير في تطوير الحوزة العلمية، وقد تأثر المظفر، وعلماء الاثنا عشرية في القرن الرابع عشر الهجري- العشرين الميلادي- باستدلالات علماء القرن السابع الهجري-الثالث عشر الميلادي- على عقائد الإمامية.

أكد البحث على ضعف استدلالات المظفر على عقيدة النص، من خلال تحليل أدلته منطقياً، وتوضيح المغالطات المستترة في استدلاله.

استخدم المظفر الأسئلة كمقدمات لاستدلالاته، كتجديد في صورة الاستدلال، وهذا للتشويق، وإضفاء الموضوعية على أدلته العقدية.

اهتم المظفر بحادثة أساسية، وهي حادثة السقيفة، حيث أكد عليها لإثبات أفضلية الإمام علي، كما استخدم الحادثة في الطعن في الخلفاء الراشدين، حيث حاول المظفر من خلال تحليلاته لحادثة السقيفة، إثبات تآمر الصحابة الكرام أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما، على الإمام علي كرم الله وجهه، وهذا لإبطال كل ما حدث في سقيفة بني ساعدة، فإذا بَطُل الأصل، بطل كل ما ترتب على تلك اللحظة من نتائج، وهي؛ تولي الخلافاء الثلاثة أبي بكر، وعمر، وعثمان للحكم، وثبتت إمامة علي بالنص عليه، وعصمته، وعصمة الأئمة من بعده، وقد أكد البحث من خلال تحليل أدلة المظفر المنطقية على ضعف استدلالاته المنطقية، وإظهار المغالطات التي استخدمها في استدلاله على عقائد الإمامية

الكلمات المفتاحية:

الشيعة في القرن العشرين- المنطق لدى الشيعة- عقائد الإمامية- محمد رضا المظفر - المغالطات المنطقية لدى الشيعة

Abstract:

Mohammad Reda al-Muzafer was one of the most influential figures in the ٢٠th century, where he played a major role in the development of the Shiite universities(al Hwza)

scholars of the Twelvers in the fourteenth century AH - twentieth CE were influenced by the inferences of scholars of the seventh century AH -thirteenth century AD- on the beliefs of the Imam The research emphasized the weakness of Al-Muzaffar's inferences on the doctrine of God appointed the imam (el nass), through logically analyzing his evidence, and clarifying Fallacies hidden in his reasoning.

Al-Muzaffar used questions as introductions to his inferences, as a renewal in the form of inference, and this is to excite, and toclaim objectivity to his doctrinal evidence.

Al-Muzaffar was interested in a basic incident, which is the incident of the shed, as he emphasized it to prove the superiority of Imam Ali, as Al-Muzaffar tried, through his analyzes of (al sakifa) incident, to prove the conspiracy of Companions of the Messengr Abu Bakr and Omar, may God be pleased with them, against Imam Ali, and this is to nullify everything that happened in (al sakifa), and if the origin is null, all the consequences that resulted from that moment are nullified, which are: The three caliphs Abu Bakr, Umar, and Othman took over the rule, and Ali established the imamate of God appointed the imam (el nass), his infallibility, and the infallibility of the imams after him, and the research confirmed by analyzing al-Muzaffar's logical evidence on the weakness of his logical inferences, and showing the Fallacies that he used in inferring the beliefs of the Imamate.

Key Words

The Shiites in the Twentieth Century - Logic among the Shiites - The Beliefs of the Imamate - Muhammad Reda Al-Muzaffar - Logical Fallacies of the Shiites

يعتبر محمد رضا المظفر من أهم الأصوليين[1] في القرن العشرين، حيث مثلت كتاباته في العقيدة والمنطق المثال الذي يحتذى لدى الاثنا عشرية، حيث قاموا بتدريس كتابيه، المنطق، وأصول الفقه في الكثير من الحوزات العلمية الشيعية[2]، وفيما يلي أمثلة لاستدلالاته على عقائد الإمامية.

١-الاستدلال على الإمامة

أ- الاستدلال على إمامة الفاضل

يستدل المظفر[3]على إمامة علي من خلال، استدلال عاطفي، حيث يبدأ استدلاله مدعياً حياديته فيطلب من قارئه ألّا يرجع إلى كتب الشيعة، بل يرجع إلى الفريق المناهض للشيعة، في إثبات إمامة علي، وهذا ليثبت صحة دليله من جهة، وقوته، وحياديته من جهة أخرى، واستدلاله كالتالي؛ م١: اترك كل مصادر الشيعة بل وانظر إليها باشمئزاز.

وهي لغة الداعية إلى المذهب، بترويجه لقضيته الأساسية-الإمامة- على أنها حيادية، لا دخل للمشاعر فيها، ويؤيد هذا ما بدأ به كلامه حيث بدأ بنداء عام، وهو؛ "أيها القارئ"، ثم أعقب ذلك بقوله:"لا تنظر إلى ما تقوله الشيعة عن هذا الرجل-علي- إلا بتقزز حتى لا أكلفك بالرجوع إلى كتبهم، وأخبارهم".

م٢: أهل السنة منحازون ضد علي، يقول: "وهم إن تعصبوا فعليه، لا له ... فيقدح المؤلف منهم في الراوي الذي تشم منه رائحة الميل إليه، ويرسلون الطعن فيه، في الحديث- النبوي- إرسالاً"

النتيجة: الثقة في أقوال المظفر،والطرح الشيعي الحيادي، والشك في أقوال أهل السنة[4].

ويحتوي استدلال المظفر السابق على مغالطة، وهي؛ الألفاظ المشحونة، حيث استخدم المظفر في استدلاله ألفاظاً محملة بشحنة سلبية ضد، أهل السنة، وبالتالي حفز المتلقي

(١)الأصوليون: هم فرقة من الشيعة الاثنا عشرية تقول بتعدد مصادر التشريع، وأن هناك أصولاً للفقه تحكم الاستنباط من النصوص، ولهذا سموا أصوليين لقولهم بعلمٍ لأصول الفقه مثل أهل السنة، وهم القائلون بالاجتهاد على العكس من الإخباريين

(٢) انظر- علي (محمد مرتضى محمد)-جامعة كربلاء-كلية العلوم الاسلامية- الاتجاه الإصلاحي عند محمد رضا المظفر-د.ت- ص١٢

(٣)هو الشيخ محمد رضا بن الشيخ محمد بن الشيخ عبدالله آل مظفر النجفي ،عالم جليل، وأديب معروف، ولد في النجف في خامس شعبان (١٣٢٣هـ، ١٩٠٤م) وكان من أهم علماء الاثنا عشرية في القرن العشرين توفي سنة ١٩٦٤م، ترجمة المظفر في طبقات أعلام الشيعة -أغا برزك الطهراني- دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان- ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م- ج١٤/٧٧٢- ترجمة رقم ١٢٥٥

(٤)انظر- السقيفة-ص٥٥

ضد هذا الفريق، وفي هذا مصادرة على المطلوب أيضاً، حيث افترض تحيز أهل السنة ضد علي بن أبي طالب دون أن يدلل على حكمه هذا[١]

بعد هذا التأهيل للقارئ، يذكر مجموعة من الأحاديث للتأكيد على إمامة علي، ويؤكد على أنها متواترة، كأنه يطرق على الحديد، وهو ساخن، كأن لسان حاله يقول، بعد أن اقتَنَعْتَ بحياديتي، ونزاهة منظوري، إليك ما يجعلك تعتقد عقيدتي، ويقدم مجموعة من الأدلة على إمامة علي، يقول:"إنما دلائل العهد إليه بالخلافة... الآية (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) [٢][الشعراء: ٢١٤]... وفي غزوة الخندق لما برز إلى عمرو بن عبد ود[٣] قال النبي صلى الله عليه وسلم فيه "برز الإيمان كله إلى الشر كله"... وقال سنة ٨هـ "إن علياً مني وأنا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي"[٤]... وحديث الغدير[٥]، في حجة الوداع سنة ١٠هـ[٦].

وكل هذا من وجهة نظر المظفر دلائل على النص على إمامة علي بن أبي طالب، وإن كانت كلها دليلاً على علو مكانة علي في الإسلام، وقرب علي من النبي

---

(١) الألفاظ المشحونة انفعالياً تعطي معنى إضافي للكلمة سواء كان إيجابياً أو سلبياً (حين تكون اللفظة محملة بمتضمنات انفعالية، وتقويمية زائدة بالإضافة إلى معناها المباشر، يقال لها لفظة ملقمة أو مشحونةوتوعز) ، (من البين أن اللغة المشحونة تنطوي دائماً على مصادرة على المطلوب لأنها تفترض مسبقاً حكماً تقويمياً لم تتم البرهنة عليه) ، المغالطات المنطقية– ص١٢٣، ١٢٤، ١٢٦

(٢) حين نزلت الآية جمع النبي صلى الله عليه وسلم بني عبد عبد المطلب ثم تكلم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال : " يا بني عبد المطلب إني قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة . وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه ، فأيكم يوازرني على أمري هذا ؟ ويكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم ، فأحجم القوم عنها جميعا ، فقلت – وأنا أحدثهم سنا – أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، قال : فأخذ برقبتي ثم قال : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا "، فقام القوم يضحكون،ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع " تفسيرالبغوي (الحسين بن مسعود)–دار طيبة–د.ت–ج٦/ ١٣٢، وفي صحيح البخاري (لما نزلت الآية، جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عديببطون قريش) صحيح البخاري– رقم٣٥٢٥– الحديث صحيح

(٣) فقد ذكر أصحاب السير والمغازي أن فوارس من قريش منهم :عمرو بن عبد ود العامري وعكرمة بن أبي جهل المخزومي وهبيرة بن أبي وهب المخزومي وغيرهم أتوا مكانا ضيقا من الخندق فاقتحموه بخيولهم.. فلما رآهم المسلمون خرج إليهم علي بن أبي طالب في نفر من المسلمين حتى أخذ عليهم الموضع الذي اقتحموا منه.

وكان عمرو بن عبد ود فارس قريش.. وقد كان قاتل يوم بدر ولم يشهد أحدا فخرج عام الخندق معلما ليرى مشهده، فلما وقف هو وخيله قال له علي رضي الله عنه :يا عمرو إني أدعوك إلى البراز، قال: ولم يا ابن أخي؟ فو الله ما أحب أن أقتلك، قال علي :لكنني والله أحب أن أقتلك، فحمي عمرو عند ذلك واقتحم عن فرسه وعقره،ه ثم أقبل على علي فتنازلا وتجاولا إلى أن قتله علي رضي الله عنه، وخرجت خيله منهزمة من الخندق.موقع إسلام ويب–نشر–الأربعاء ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ – ١٢–٥–٢٠٠٤ م، وتم الاقتباس–الخميس– ١٥–٤–٢٠٢١م، الساعة ١٢ص

(٤) الحديث(إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي) خرجه شعيب الأرنؤوط –تخريج المسند–٣٣/ ١٥٥، وأخرجه الترمذي رقم ١٧٠٤، وابن أبي شيبة رقم ٣٢٧٨٢

(٥) وقد ورد ذكر الغدير في أحاديث منها ما إسناده حسن، ومنها المنكر، والرواية الحسنة رواها الألباني– السلسلة الصحيحة–٤/ ٣٣٨، ونصه، (نشد على الناس في الرحبة: مَن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم إلا قام، فقام من قِبل سعيد ستة، ومن قِبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي رضي الله عنه يوم غدير خم أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى قال: اللهم مَن كنت مولاه فعلي مولاه، وبنفس اللفظ رواه–الهيثمي– مجمع الزوائد–ج٩/ ١١– إسناده حسن، وقريب من ألفاظ هذا الحديث– رواه–شعيب الأرنؤوط–تخريج المسند–رقم ٦٧٠، أحمد شاكر– مسند أحمد–ج٢/ ٣٢٨– إسناده صحيح.

(٦)انظر– السقيفة–ص٥٥ إلى ص٥٨، وقد تأثر المظفر في هذا بأقوال، الطوسي في كتابه –تجريد الاعتقاد – صص١٤٩، ١٥٠ ، وكذا أقوال الحلي، انظر– كشف المراد في تجريد الاعتقاد– ص ٥٠٩

صلى الله عليه وسلم، وهذا لا نزاع فيه، أما أن تدل مناقب علي كرم الله وجهه على النص من النبي على إمامته، فهذا ما لا يترتب على النصوص التي أوردها المظفر بالضرورة، وهذه مغالطة المصادرة على نقيض المطلوب[1]، لهذا لا يوجد اتفاق مع الاثنا عشرية على النص على إمامة علي.

يستدل المظفر على أن علياً هو الأفضل، والأحق بالخلافة ممن سبقه، على الرغم من صغر سنه، من خلال، حادثة إرسال جيش أسامة، واستدلاله كالتالي:

م١: كان أسامة صغير السن فأراد النبي أن يؤكد-بفعله هذا- أن الجدارة "قاعدة الكفاية" أهم من السن "فليست الشهرة، ولا التقدم في العمر هما الأساس لاستحقاق الإمارة، والولاية".

وكذلك كانت تولية أسامة تمهيداً لتولية علي الذي كان علي الذي سيوليه النبي الخلافة بعده ، يقول:"كانت -قضية أسامة- لقبول الناس إمرة علي على صغر سنه يومئذ بالقياس إلى وجوه المسلمين، وكان إذ ذاك لا يتجاوز الثلاثين".

م٢: أراد النبي بجيش أسامة أن يبعد كل رؤوس الصحابة الذين يمكن أن يطالبوا بالرئاسة، والإبقاء على المؤيدين لخلافة علي: "أراد النبي أن يبعد عن المدينة ساعة وفاته من يطمع في الخلافة خشية أن يزيحوها عن صاحبها الذي نصبه لها... ولم يدخل النبي فيه-جيش أسامة- علياً، ولا واحداً ممن يميل إليه".

م٣: أراد النبي أن يقلل من همة الطامحين للرئاسة بعده؛ فبالرغم من سِنِهم، وشهرتهم إلا أنهم لا يصلحون لقيادة غزوة، فكيف يصلحون للخلافة؟!، يقول:"أراد أن يقلل من نزوع المتوثبين للخلافة ليقيم الحجة لهم، وللناس بأن من يكون مأموراً طائعاً لشاب يافع، ولا يصلح لإمارة غزوة مؤقتة كيف يصلح لذلك الأمر العظيم، وهو ولاية أمور جميع المسلمين العامة، وهي في مقام النبوة".

النتيجة: إن جيش أسامة كان تدبيراً من النبي صلى الله عليه وسلم لتمكين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من الخلافة بعده[2].

---

(١)الطوسي-الحلي-الجوهر النضيد- المصادرة على نقيض المطلوب -ص ٢٧٤، يقول في وصف هذه المغالطة شارحاً قول الطوسي "وضع ما ليس بعلة علة" لأن وضع القياس الذي لا ينتج المطلوب هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب مكان علته-أ.ه

(٢)انظر-السقيفة-ص٧٧ إلى ص٨٠، وقد تأثر المظفر في استدلاله بجيش أسامة على إمامة علي بالحلي، انظر-كشف المراد في تجريد الاعتقاد- ص ٥٠٩

تعقيب:

١- كل ما قدمه المظفر في استدلاله السابق هو مجرد افتراضات لم يؤيدها الواقع، حيث اعتمد على نية النبي صلى الله عليه وسلم، حيث حلل إرسال النبي لرؤوس الصحابة بأنه إبعاد لهم من المدينة كي لا ينافسوا علياً في أمر الخلافة، والنية لا يعلمها إلا الله سبحانه، وهنا مغالطة وهي الخلط بين ما هو عقلي-افتراضات المظفر- وبين ما هو واقعي.

٢- أراد النبي صلى الله عليه وسلم بجيش أسامة ان يكون إلهاءً لكبار الصحابة حتى لا يزاحموا علياً رضي الله عنه في الخلافة، وهذا الفرض ليس منطقياً، فالنبي صلى الله عليه وسلم حاكم الدولة، فهو ليس بمضطر إلى أن يستأذن أصحابه-رعيته-في استخلاف من يشاء بعده، كما أن طاعة أمر النبي واجبة، لقوله تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ)[النساء: ٥٩].

كذلك لو كانت خلافة علي أمراً إلهي-حسب الطرح الاثنا عشري- فالنص من الله على إمامة علي-لو وُجد-سوف ينفذه رسول الله،وينفذه الصحابة بالتغاضي عن رغباتهم، لأن توليته أصبحت دين، وهذا ما لم يحدث، لذلك ففكرة الإلهاء هذه غير مقبولة من ناحية العقل، والمنطق.

٣- توجد مغالطة في طرح المظفر، تتمثل في التساؤل؛هل كل مَن يتولى أمراً بالضرورة أن يكون مَن تحت قيادته أقل منه؟ الجواب لا طبعاً، فربما رأى النبي –كقائد- أن هناك سمات شخصية في أسامة، أراد استغلالها، أو أراد كمعلم للبشرية، أن يعلم الكبار التواضع، والطاعة للقائد حتى لو كان الأصغر سناً، والأقل في المكانة، وهذا تفسير يقبله العقل أكثر من تفسير الاثنا عشرية لبعث أسامة.

٤- يقوم التحليل الاثنا عشري لإنفاذ النبي جيش أسامة على، فكرة التآمر، حيث تآمر النبي على الصحابة من جهة-كي يولي ابن عمه، ونسيبه الخلافة والحكم من بعده- وتآمر الصحابة عليه كي يفوتوا عليه فرصة تولية ابن عمه، والطرح مرفوض؛ لأنه يحط من قدر النبوة، فليس النبي بمتآمر، فهو الذي مدح الله خلقه فقال:(وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)[القلم: ٤]، وقوله عن نفسه (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)[١]، كما أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم، دينهم يمنعهم من التآمر على نبيهم، وخيانة دينهم.

---

(١) رواه الهيثمي عن أبي هريرة-مجمع الزوائد-ج٩/ ١٨ – رجاله رجال الصحيح، غير محمد بن رزق الله الكلوذاني وهو ثقة

٥- أخيراً ما الذي كان يمنع النبي من التصريح بإمامة علي، دون مواربة؟ لا شيء يمنعه صلى الله عليه وسلم؛ لذا فإن الطرح الشيعي، طرح ألبسوه ثوب المنطق، ولكنه أبعد ما يكون عنه.

يستدل على النص على إمامة علي كرم الله وجهه، من خلال نقده للاجتهاد لدى أهل السنة، ولفكرة عدالة الصحابة، التي تخالف عقيدته يقول: "قد عرفتم حسن نوايا هؤلاء الصحابة، وهم في الوقت نفسه مجتهدون على رأيكم فلا أستغرب في مخالفة الصريح من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وليس الخطأ على المجتهد بعزيز...كتوقفهم في جيش أسامة"[(١)].

م١: المجتهد –لدى أهل السنة– لو أخطأ لا اثم عليه

م٢: قام علماء أهل السنة بتأويل نصوص لا تقبل التأويل بادعاء الاجتهاد

مثل حديث الغدير، ومن جهة ثانية نرى امتناع دخول التأويلات التي تسمعها من الباحثين على بعض الأحاديث منها حديث الغدير[(٢)]... وآية (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)[المائدة: ٥٥]،وحديث ولي كل مؤمن، ومؤمنة، فقد أولوا المولى في كل ذلك بالناصر أو المحب".

النتيجة: إذن علي هو الإمام، والخليفة بالنص الصريح عليه

ويحتوي الاستدلال السابق على مغالطة كثيراً ما تتكرر لدى الاثنا عشرية، وهي الألفاظ الملقمة، حيث توحي لغته التي فيها تهكم، بأنه مظلوم ذو حق، وهذا الشعور يؤثر على حكم القارئ الذي ينحاز ضد أهل السنة، فالألفاظ ليست حيادية موضوعية بل ألفاظ تحمل شحنات انفعالية للتأثير على حكم المتلقي.

يرى المظفر أن التدبير الأول للنبي لتمكين علي قد فشل، بسبب عصيان أوامره صلى الله عليه وسلم في الخروج في جيش أسامة، فينتقل المظفر إلى الاستدلال على إمامة علي بدليل أخر، وهو امتناع الصحابة عن تلبية طلب النبي بأن يحضِروا له ما يكتب عليه وصية،تقيهم من الفرقة، وتحليل دليله المنطقي:

---

(١)السقيفة –ص٦٥

(٢) تأثر المظفر بالطوسي –انظر–تجريد الاعتقاد– صص١٤٩، ١٥٠، كذلك تأثر الحلي– انظر– كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد– الحلي–الطوسي–صص٥٠٠

م١: أراد النبي أن يكتب للصحابة ما يحميهم من الفُرقة "فلم يجد النبي خيراً من أن يكتب لهم كتاباً فاصلاً لا يضلون بعده أبداً، لأنه سيكون أمراً ثابتاً لا يقبل التأويل، والنكران، والتناسي".

م٢: لم يوافق عمر، وقال أن النبي ليس في حال طبيعية[1]، وحدث تجاذب بين الصحابة بين موافق لعمر وموافق للرسول، يقول: "أوليس عمر بن الخطاب حال دون هذا التدبير، فأوهى من عقدته المحكمة، فقال: إن رسول الله قد غلبه الوجع، أو ليهجر، عندكم القرآن وحسبنا كتاب الله".

م٣: رغم اعتراضه على كتابة النبي في آخر لحظات حياته لأنه كان (يهجر) أي ليس في كامل قواه العقلية، إلا أنه قَبِل الخلافة بوصية أبي بكر له، وأبو بكر في سكرات الموت،وهي أقسى عليه مما كانت لدى النبي يقول: "وكان قد أغمي عليه أثناء تحرير الاستخلاف فأتم ذلك عثمان بالنص على عمر من دون علم أبي بكر، خشية أن يدركه الموت قبل الوصية فأمضى ما كتبه عثمان لما استفاق".

م٤: كانت علة منع عمر لكتابة النبي لِمَا أراد هي، علمه أنه سيوصي لعلي بالخلافة، حيث صرح النبي بذلك في غدير خم[2].

النتيجة: كانت هناك مؤامرة لتفويت النص من النبي على إمامة علي[3].

تعقيب: كيف يغيب عن النبي، وهو رجل دولة –لو صحت فرضية المظفر بأن الكتاب هو النص على إمامة علي– أن يترك خلفه إماماً يختلف عليه كبار الصحابة، وأثقلهم وزناً في الإسلام، كأبي بكر، وعمر، فتتعرض الأمة للفرقة بسبب اختلاف الصحابة.

(١) والمقصود حديث ورد في صحيح البخاري: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ، فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ»، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ. فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْطَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «قُومُوا»، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنَ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ– صحيح البخاري–رقم ٧٣٦٦، وقريب من لفظ هذا الحديث– رواية مسلم في صحيحه–رقم١٦٣٧، كذا رواية–أحمد شاكر–مسند أحمد–ج٤/٣٥٦

(٢) سبق تخريجه

(٣) انظر–السقيفة– ص٨١ إلى ٩٠، وإطالة الدليل هي مغالطة، حيث يتم من خلالها (إخفاء النتيجة)

وكيف يستقيم مع نزاهة النبي، وحسن خُلُقِه أن يدبر أمر إبعاد كبار الصحابة في جيش أسامة، ليمكن ابن عمه من الرئاسة، إن هذا مستبعد على مستوى العقل لأن النبي رجل دولة، وعلى مستوى الدين لخلق النبي العظيم، الذي قال: "لا تدابروا ولا تحاسدوا"(١).

ب- علم الإمام

يستدل على أن علم الإمام ليس من البشر بللدني فهو من الله عن طريق النبي، أو الإمام، وفكرة العلم اللدني تؤكد على التساوي بين النبي، والإمام لدى الاثنا عشرية(٢)،واستدلاله كالتالي:

م١: يتلقى الإمام العلم عن النبي أو الإمام الذي قبله، يقول:"أما علمه فهو يتلقى المعارف، والأحكام الإلهية، وجميع المعلومات من طريق النبي، أو الإمام من قبله"

م٢: ما يستجد من علم فإن الإمام يعلمه بالإلهام -بالقوة القدسية-، يقول:"فإن توجه إلى شيء، وشاء أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله فيه، فإن توجه إلى شيء، وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقي لا يخطئ فيه، ولا يشتبه، ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقلية".

م٣: يؤكد علم النفس وجود هذه القوة في الإنسان، يقول:" لقد ثبت في الأبحاث النفسية أن كل إنسان له ساعة،أو ساعات في حياته قد يعلم فيها ببعض الأشياء من طريق الحدس الذي هو الإلهام بسبب ما أودع الله تعالى فيه من قوة ... تختلف شدة وضعفاً، وزيادة، ونقيصة في البشر".

النتيجة: علم الإمام لدني (إلهامي)، بقوة قدسية تتيح له معرفة كل الأشياء، يقول: "فلذلك نقول إن قوة الإلهام عند الإمام-التي تسمى بالقوة القدسية-تبلغ الكمال في أعلى درجاته فيكون في نفسه على استعداد لتلقي المعلومات في كل وقت... وتتجلى في نفسه المعلومات كما تتجلي المرئيات في المرآة الصافية لا غطش فيها، ولا إبهام"(٣).

(١) الحديث (لا تباغضوا ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً) رواه الألباني-الحديث صحيح- صحيح الأدب المفرد رقم ٣٠٧، أخرجه البخاري حديث رقم ٦٠٧٦- واللفظ له ولمسلم رقم ٢٥٥٩

(٢) وقد تأثر المظفر بالطوسي- انظر- الطوسي- الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية- شرح جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري- ص ١٦٧- كذلك تأثر بالحلي -انظر- مناهج اليقين-ص٣١٢، ٣١٦، فالذي علم علي هو النبي، كما أن علم الإمام كعلم الرسول لدني- انظر المصدر السابق-ص٢٨٥

(٣)المظفر(محمد رضا)-عقائد الإمامية- ص٧٦، ٧٧، ٧٨، الجفر، وهو كتاب ينسبه الاثنا عشرية إلى الإمام علي حيث كتبه، بإملاء الرسول، وفيه علم الماضي والمستقبل، يتوارثه الأئمة المعصومون من بعضهم، انظر-العاملي-أعيان الشيعة-ج٩٧/١

ويحتوي الاستدلال السابق على مغالطة، ففي المقدمة التي يرى فيها أن علم النفس يؤكد على وجود القوة القدسية، حيث أرسل الكلام، ولم يقدم دليلاً على دعواه من كتب علم النفس التي تؤكد أبحاثها وجود الإلهام بالشكل الذي يدعيه للأئمة.

كما أن الاستشهاد بعلم النفس في هذا الموضع –أي إدخال العلمي فيما هو ديني– هو مغالطة في حد ذاته، وهي مغالطة السلطة، وتتمثل في استخدام أقوال، تمثل للخصم قيمة كبيرة تتسلط على تفكيره فيرضخ لخصمه حين استخدام تلك السلطة الفكرية سواء كانت الدين، أو العلم، ونتائجه، لقد استخدام المظفر نتائج علم النفس التي يدَّعيها ليثبت رأيه الديني، فمن الناحية الدينية، لا أساس لفكرة العلم اللدني إلا لدى الأنبياء، وقد استخدم العلم لإسكات غيره ممن لديهم أفكار[1]، فقد لجأ المظفر حقيقة إلى ذكر علم النفس، ليضفي على كلامه الغريب، صبغة العلمية، فيمنع المتلقي من التفكير المنطقي، مُسَلِّماً –المتلقي– بسلطة العلم، بالتالي التسليم برأي المظفر في علم الإمام من المنظور الشيعي الاثنا عشري[2].

يرى المظفر أن الاعتقاد في الإمام، يؤدي إلى فراغ ذمة المكلّف، من فروضه، التي سيأخذها عن المعصوم الذي لا يخطيء، والاستدلال كالتالي:

م١: الاعتقاد بالإمامة لفراغ ذمة المكلّف من التكليف، يقول: "الاعتقاد بفراغ ذمة المكلّف من التكاليف الشرعية المفروضة عليه يتوقف على الاعتقاد بها إيجاباً أو سلباً"

م٢: لابد من الرجوع إلى من نتيقن فراغ الذمة من خلال اتِّباعه، أي من نثق في أخذ ديننا منه.

"وليست كلها –التكاليف– معلومة من طريقة قطعية، فلابد من الرجوع فيها إلى مَن نقطع بفراغ الذمة باتباعه، إما الإمام على طريقة الإمامية، أو غيره على طريقة غيرهم"[3].

إذن: فلابد من اتباع الإمام.

---

(١)انظر– شوبنهاور –فن أن تكون دائماً على صواب– ص٧١

(٢) كذا الاحتكام إلى السلطة يتمثل في أي سلطة علمية–شخص أو أهل اختصاص– وتحدث المغالطة "عندما يعتقد المرء بصدق قضية، أو فكرة لا سند لها إلا سلطة قائلها... وتكمن المغالطة في اعتبار السلطة بديلاً عن البيِّنة، أو اتخاذها بيِّنة مندون البيِّنة"، انظر–مصطفى(عادل)– المغالطات المنطقية–المجلس الأعلى للثقافة–٢٠٠٧م–ص٨٥

(٣)عقائد الإمامية –ص٧٣

وهذا الاستدلال لم يعد موضوعياً مع غيبة الإمام، فنقد هذا الاستدلال يأتي من داخل المذهب الاثنا عشري نفسه، فكيف تكون هناك طاعة للإمام الغائب -غير الموجود-؟ ومن هنا جاءت مشروعية ولاية الفقيه - المرشد-، فهو نائب الإمام، وهو الظل الحاضر للإمام الغائب، يقول الخميني: "إذا نهض بأمر الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صلى الله عليه وسلم منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا"[(١)]، لقد حاول الشيعة المحدثين-في القرن العشرين- إحياء الإمامة، من خلال إحياء الإمام من خلال ولاية نائب الإمام؛ الفقيه العادل.

<u>ج- طاعة الإمام</u>

يرى المظفر أن طاعة الإمام واجبة، ويستدل على ذلك بما يلي؛ م١: أمر الله بطاعة الأئمة في قوله: (أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ)[النساء: ٥٩]،فهم أُولِي الأمر.

م٢: الأئمة هم خزّان علم الله، المرشدون لطريقه، يقول: " وأنهم الشهداء على الناس... وتراجمة وحيه، وأركان توحيده، وخزان معرفته"، فأمر الأئمة هو أمر الله، ونهيهم هو نهيه سبحانه، يقول: "نعتقد أن أمرهم أمر الله، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته ووليهم وليه، وعدوهم عدوه".

النتيجة: إذن: يجب طاعتهم في كل حال[(٢)].

وتفسير الآية الذي يدعيه المظفر فيه تعسف، فالمعنى المباشر لأُولِي الأمر هم الحكام، وليس الأئمة، وهذا مصداقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم"مَن أطاعَنِي فقَدْ أطاعَ اللَّهَ، ومَن عَصانِي فقَدْ عَصَى اللَّهَ، ومَن أطاعَ أمِيرِي فقَدْ أطاعَنِي، ومَن عَصَى أمِيرِي فقَدْ عَصانِي"[(٣)].

(١) الخميني-الحكومة الإسلامية-ص٤٩

(٢) عقائد الإمامية-صص ٧٨، ٧٩، وقد تأثر المظفر في استدلاله بابن المطهر الحلي، حيث استدل بذات الآية، انظر- الألفين في الإمامة - ص٣٠٣

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه- برقم٧١٣٧، كذا رواه مسلم في صحيحه برقم ١٨٣٥،والحديث صحيح، انظر-تفسير الطبري-تفسير سورة النساء آية ٥٩

كذلك –من الناحية المنطقية–يحتوي استدلاله على مغالطة، حيث فرض رأيه المسبق في الإمامة على النص القرآني الذي لا يحتمل تأويله هذا(١).

٢–عقيدة العصمة

أ– عصمة النبي

النبي مرسل من الله سبحانه، وأهم سمات الرسول الصدق فيما ينقله عمَّن أرسله، فإذا

جاز عليه الخطأ فلا معنى لرسالته، لأنه سيجوز أن يخطيء فيما أرسل به أيضاً، فيجب أن يكون معصوماً، واستدلاله على ذلك كالتالي:

م١: لو جاز أن يفعل النبي الخطأ فإن لاتباعه عدة احتمالات فإما أن "يجب اتباعه فقد جوزنا فعل المعاصي برخصة من الله وهذا باطل بضرورة الدين، والعقل... أو لم يجب اتباعه، فذلك ينافي النبوة التي تقترن بالطاعة".

م٢: سيكون كل قول –ما دمنا جوزنا الخطأ على النبي– أو فعل من النبي يحتمل فيه الخطأ "فلا يجب اتباعه في شيء من الأشياء فتذهب فائدة البعثة".

النتيجة: إذن لابد أن يكون النبي معصوماً عن المعصية أو الخطأ(٢).

ب– عصمة الإمام

يدلل على العصمة مستخدماً نتيجة استدلالات سابقة، فعلم الإمام كعلم النبي، وطاعة الإمام كطاعة النبي؛ –وهي مسلمة شيعية أن الإمام يساوي النبي في كل الصفات–واستدلاله كالتالي؛م١: الإمام كالنبي(٣) يقول: "نعتقد أن الإمام كالنبي"

م٢:النبي معصوم لأنه حافظ للشرع فلا يجب عليه السهو، أو الخطأ، أو النسيان، يقول: "لأن الأئمة حفظة الشرع، والقوامون عليه، حالهم في ذلك حال النبي"

إذن: الإمام معصوم؛ من السهو، أو الخطأ، أو النسيان(٤).

---

(١) تتمثل المغالطة في "أية نزعة إلى فرض القوالب على الأشياء –أو الأشخاص أو النصوص– أو لَيِّ الحقائق وتشويه المعطيات وتلفيق البيانات لكي تنسجم قسراً مع مخطط ذهني مسبق... وحين نفرض على النصوص توقعاتنا، وتحيزاتنا، وإسقاطاتنا المسبقة" – مصطفى (عادل) – المغالطات المنطقية–صص ٢٤٩، ٢٥٠

(٢) انظر– عقائد الإمامية –ص٥٥

(٣) تأثر المظفر في استدلاله على مساواة صفات الإمام لصفات النبي بالطوسي–اظر– الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية– شرح جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري– ص ١٦٧

(٤)انظر–عقائد الإمامية – ص٧٥

إن فكرة العصمة من المنظور الشيعي الاثنا عشري، تقوم في الأصل على عدم وجود معصوم آخر، يخلو من السهو والخطأ، يتم الركون إليه في أمر الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن التواتر، والإجماع يمكن أن يحل محل الإمام لدى الاثنا عشرية، يناقش القاضي عبد الجبار المعتزلي الشيعة الإمامية في فكرة العصمة، والبديل الأكثر واقعية، يقول: "على تسليم أن الإمام حجة فكيف إذا لم يسلم ذلك لهم، لأن الذي يعتمدون عليه في ذلك أنه لابد في كل زمان من بيان واقع لا يجوز عليه الغلط، والسهو"، "فإن قالوا نحتاج إليه–الإمام– ليؤدي عن الرسول الشريعة، فقد علمنا أن التواتر يغني عن ذلك، وكذلك الإجماع، ومتى قالوا يحتاج إليه لإزالة السهو، والخطأ إلى غير ذلك، فقد بينا أن ذلك يزول من دون الإمام إذا عُرِف أن السهو لا يقع في نقل الأخبار على طريق التواتر"[(١)].

<u>٣–النص على الإمام</u>

أ– النص ضد الانتخاب

يرى المظفر أن الإمامة لا تكون بالانتخاب، فلا علاقة للبشر باختيار الإمام، بل يكون تنصيب الإمام من خلال النص عليه من الله عبر نبيه، أو من خلال إمام سابق، ويبدأ استدلاله من خلال مسلمة شيعية وهي؛ مساواة الإمام للنبي، ودليله كالتالي:

م١: الإمام مثل النبي

م٢: النبوة لا تكون إلا بالنص

النتيجة: إذن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله عبر النبي أو إمام

يقول:" نعتقد أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان رسوله، أو لسان الإمام المنصوب بالنص"[(٢)].

ويستدل على النص من خلال أن الإمام أعلى مكانة من البشر، فهو كالنبي له خصائص تميزه تجعل من المستحيل اختيار البشر له، ومن هنا يرفض فكرة الانتخاب، فالإمام هو الهادي للبشر، ولا يحق للناس اختياره بل إن مَن يختاره هو الله،

---

(١) القاضي عبد الجبار(أبو الحسن)–المغني في أبواب العدل والتوحيد–ج٢٠/ ٢٠، ٣٩

(٢)عقائد الإمامية – ص٨٦

لا البشر، وتحليل دليله المنطقي كالتالي؛ م١: ليس للبشر الحق في ترشـيح أو اختيـار الإمام

م٢: لكل نبي أو إمام نفس قدسية فلا دخل للبشر في اختياره

النتيجة: إذن الإمامة بالنص، يقول:" ليس للبشر حق في تعيينه، أو ترشيحه، أو انتخابه، لأن الشخص الذي له من نفسه القدسية استعداد لتحمل أعباء الإمامة العامـة، وهدايـة البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله، ولا يعين إلا بتعيينه"[١].

ويستدل المظفر على نص النبي على إمامة علي بن أبي طالب، من خـلال استدلال يحتوي على مقدمات غير متسقة، فما الرابطة التي تربط بين نص النبي علـى إمامة علي كرم الله وجهه، في غدير خم[٢] في حجة الوداع، وبـين حـرب الـردة إن العلاقة بعيدة، وليس هناك مبرر لهذا إلا أنه يكيل الأدلة كيفما اتفـق–دون رابـط بـين المقدمات– كي يثبت قضية تسيطر عليه، يقول: م١؛"نص النبي على خليفتـه... فعـيّن ابن عمه علي بن أبي طالب أميراً للمؤمنين، ونصبه، وأخذ البيعة له بـإمرة المـؤمنين يوم الغدير"[٣].

م٢: إذا كانت حروب الردة لا وجود لها فستكون حروباً لإخضاع الذين رفضوا بيعـة أبي بكر، وهذا تشكيك في بيعة أبي بكر، فيرى أن أهل الردة لم يكونـوا إلا مجموعـة من الرافضين لبيعة أبي بكر، "فمن هم أهل الردة؟ وما هي أسماؤهم؟ ومـن أي قبيلـة هم؟"، يقول:"فلم يعترفوا له –أبو بكر– بإمامة، ولا ولاية حتى يؤدوا له الزكاة، ولعلهـم كانوا يطالبون بخلافة من كان النص من النبي على خلافته".

وقد وقع المظفر في إخضاع المنطق لعواطفه، وعقيدته، فالواقع أن أبا بكر قاتـل أهـل الردة، والفرضية التي يقدمها المظفر غير واقعية، ولم يـدلل عليهـا، إلا مـن خـلال استنتاجات منطقية، لا سند لها من الواقع، فهي مجرد ادعاءات لا دليل عليها.

م٣: حادثة السقيفة كانت انقلاباً على إرادة الرسول، والمسلمين، لقولـه تعـالى:(أَفَـإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ)[آل عمران: ١٤٤]،يفسر الانقلابفي الآية بأنـه حادثـة

(١)عقائد الإمامية –ص٨٦

(٢) سبق تخريج حديث الغدير.

(٣)عقائد الإمامية – ص٨٧

السقيفة، ويشترط "فإن استطاع الكاتب أن يثبت الانقلاب بأول حدث في الإسلام، فلا يهمه ماذاسيكون شأن الحوادث اللاحقة"[1].

إذا تم إبطال حادثة السقيفة فقد بطُل الأساس، وكان كل ما بُنِي عليه باطلاً أيضاً، وهو كل ما ترتب على هذه الحادثة من نتائج، وعلى رأسها تأخر خلافة علي بن أبي طالب، وهذا ما لم يستطع المظفر إثباته، ليأخذ هذا السبق، ويحل كل الخلافات بين أهل السنة، والشيعة الاثنا عشرية، في ضربة واحدة تُحقِق النصر للشيعة مرة واحدة، وإلى الأبد، وبالرغم من اللغة الدعائية التي استخدمها المظفر للإعلان عن اكتشافه، إلا أنه لم يستطع أن يحول هذه اللغة إلى استدلال حقيقي مقنع.

والنتيجة:علي هو الإمامة بنص النبي عليه

يستدل على إمامة علي أيضاً، من خلال، مسلّمة، وهي إجابة لسؤال طرحه المظفر، وهو: هل كان –النبي–يعلم بأمر الخلافة؟ وأنها ستؤول إلى غير علي، واستدلاله كالتالي:

م١: المسلمة: كان النبي يعلم بأمر الخلافة بعده ويؤكد ذلك بالاستشهاد بالحديث "فيقال لي: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم"[2].

م٢: بعد علم النبي بما سيحدث بعده في الخلافة من اقتتال هل وضع حلاً للخلاف؟ والجواب الضروري: نعم؛ لأن غيره سيخرجك من الاعتقاد بنبوة النبي،يقول: "ما دمنا نعلم أنه نبي مرسل ... فلم يكن ليترك أمته من بعده سدى من غير داعٍ أو طريقة يتبعونها"[3].

المقدمة الثالثة: فرضية؛ أن النبي أوكل أمر الخلافة إلى اختيار الأمة، ويتساءل "هل يصح هذا الفرض؟" الإجابة بعد أدلة كثيرة هي (لا)، لأن هذا الاختيار سيؤدي إلى الفوضى فالناس كثيرو الاختلاف "ليس بينهم اثنان يتفقان في فكر، أو عاطفة، أو عمل".

(١) السقيفة–ص٢٢، ٢٣، ٢٥

(٢) هذا جزء من حديث طويل، اقتطع منه المظفر ما يخدم عقيدته، ونص الحديث هو (إنكم محشورون حُفاة عراة غرلا، ثم قرأ(كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَا ۚ إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ)الأنبياء: ١٠٤، وأول مَن يكسى يوم القيامة إبراهيم، وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول أصحابي أصحابي، فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم)–رواه البخاري في صحيحه–برقم ٣٣٤٩

(٣)انظر– السقيفة –صص٢٨ ،٣٠

وتأكيداً لرأيه بعدم الاختيار يدعي عدم وجود ما يسمى بالرأي العام يقول:"ومن هذا نستنتج عدم وجود رأي عام حقيقي" لجأ الناس في نظم الحكم الحديثة إلى تحكيم الأكثرية التي هي "في الحقيقة فرار من محاولة تكوين الرأي
العام الحقيقي، بل هو اعتراف باستحالته".

النتيجة: إذن علي هو الإمام بالنص عليه من النبي.

وهذه سفسطة، فهو يذكر نقيض ما يقول، فالرأي العام؛ هو رأي جمهور الناس، أما أن يقول إن الاختيار يؤدي إلى عدم وجوده، فهذا غريب، فإن الاختيار يؤكد وجود الرأي العام، وتأثيره.

ويحتوي الاستدلال السابق على مغالطة؛ ففي المقدمة التانية، يرى أن هناك احتمالان لنص النبي على إمامة علي فإما أنه نص عليه لأهمية موضوع الإمامة، وعلم النبي بهذه الأهمية، أو انه لم ينص وترك أمته للضياع والحروب وفي هذا شك في نبوة النبي، فكيف يترك أمته للدمار من دون نص؟ فالمغالطة هي، القسمة الثنائية الزائفة أو الإحراج المزيف[١].

يؤكد المظفر على استدلاله السابق من خلال استدلال آخر، فالإمامة أمرٌ بالغ الأهمية، لأنه متعلق بأمور المسلمين العامة سواء من الناحية الدينية، أو من ناحية الحكم، وإدارة الدولة لذلك لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ليغفل عنه، واستدلاله كالتالي:

م١: لم يغفل أبو بكر، وعمر عن تعيين الخليفة بعدهما، لخطورة ترك أمر الخلافة، والحكم دون تعيين، فكيف ينسب هذا لرسول الله ؟!، يقول: "ولا عجب أن يكون أبو بكر، وعمر تفطنا إلى ما في تشريع إلقاء الأمر على عاتق الأمة من فساد".

م٢: لم يرد نص صريح، أو بإشارة إلى أن الخلافة باختيار أهل الحل، والعقد
لا يوجد إجماع على اختيار أبي بكر، فلكي يكون الإجماع صحيحاً لدى الشيعة لابد أن يكون جزءاً منه الإمام المعصوم، ولكن الإمام علي لم يبايع أبا بكر إذن لم ينعقد الإجماع لدى الشيعة، يقول: "ولكن الشيعة لا يعتبرون مثل هذا الإجماع، وإنما يعتبرون الإجماع إذا كشف عن رضى إمام معصوم".

(١) يقع المرء فيها عندما يبني حجته على افتراض أن هناك خيارين فقط، أو نتيجتين ممكنتين لا أكثر، بينما هناك خيارات أو نتائج أخرى، إنه يُبقي على خيارين اثنين لا ثالث لهما، أحدهما واضح البطلان، والثاني هو رأيه دام فضله – المغالطات المنطقية–ص١٢٩

ويؤكد المظفر أن الإجماع من الصحابة -بعيداً عن مفهومه لدى الشيعة- على خلافة أبي بكر لم يحدث،حيث رفض البيعة مجموعة من الصحابة، ثم يعود المظفر ويناقض نفسه، فالصحابة الذين رفضوا البيعة تراجعوا عن موقفهم، وبايعوا أبا بكر حفظاً لوحدة الأمة، وعدم الفُرقة، وإذا كان الإجماع هو الحجة فلا حجة لأبي بكر في السقيفة يقول:"والمفروض أن لا حجة إلا الإجماع... فهذا العمل من أساسه كان بغير حجة قائمة، ولا بينة واضحة".

النتيجة : علي هو الخليفة بالنص من النبي عليه، لأنه يستحيل أن يترك النبي الخلافة لاختيار الناس فكل الخلفاء السابقون لم يكن هناك نص عليهم إلا علي بن أبي طالب(١).

وهذا الادعاء من المظفر تكذبه كتب التاريخ، حيث بايع علي أبا بكر بعد موت فاطمة الزهراء رضي الله عنهما، ومن هنا تكون بيعة أبي بكر قد تم الإجماع عليها حتى على مستوى الإجماع الشيعي(٢).

ويتب على الاستدلالين السابقين، الاستدلال الآتي، إن أهم سبب للنص على الإمام هو عِلم النبي صلى الله عليه وسلم بأهمية أمر الإمامة، كما أن نصه صلى الله عليه وسلم على الإمامة، أمر من الله الذي اختار الإمام، كما اختار النبي، وتحليل استدلال المظفر كالتالي؛

م١: الإمامة مثل النبوة لطف من الله(٣)

م٢: الإمام مثل النبي بعث لهداية البشر وإرشادهم إلى سعادة الدنيا، والآخرة، يقول: "فالإمامة استمرار للنبوة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل، وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام".

النتيجة: إذن الإمامة استمرار للنبوة، فهي بالنص، وليست بالانتخاب فتكون "بالنص من الله على لسان النبي، أو لسان الإمام الذي قبله"(٤).

(١) انظر -السقيفة- ص٢٦ إلى ص٤٥

(٢) انظر- الدينوري (ابن قتيبة) -السياسة والإمامة- ج١/ ٣٣

(٣) تأثر المظفر في استدلاله باستدلال الطوسي، انظر-الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية- شرح جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري- ص ١٦٥، وانظر- الحلي- الألفين في الإمامة- الكويت - صص٢٥، ٢٦، صص٩٩، ١٠٠، كذا انظر-الحلي-نهج الحق وكشف الصدق- ص١٦٤

(٤)المظفر-عقائد الإمامية- صص٧٣، ٧٤

ثم يجعل المظفر هذه النتيجة- الإمامة استمرار للنبوة- مقدمة لاستدلاله على نص كل إمام على من يلحقه، فالإمامة لا تكون إلا بالنص من النبي على إمامة علي، ثم بنصه على أبنائه ثم بنص كل إمام على مَن سيأتي بعده، وتحليل دليله كالتالي:

م١: نص النبي على إمامة علي

م٢: نص الإمام علي على باقي الأئمة الاثنا عشر

النتيجة: إذن إمامة الاثنا عشر بالنص، يقول: "إنه عليه السلام نص على إمامة الحسن، والحسين، والحسين نص على إمامة ولده علي زين العابدين، وهكذا إماماً بعد إمام، ينص المتقدم منهم على المتأخر إلى آخرهم، وهو أخيرهم"(١).

تعقيب: لم يرد نص صريح على أن الإمامة بالنص، وكل محاولات الإثبات، من خلال الاستدلالات المطولة، لم تؤدي إلى دليل ثابت يقيني، بنص النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة

علي كرم الله وجهه، ثم باقي الاثني عشر إماماً من بعده.

<u>ب- حادثة السقيفة تأكيداً لإمامة علي</u>

لأهمية هذه الحادثة لدى المظفر -والشيعة عامة- فإنه يطيل في استدلالاته بها على إمامة علي، بل، ويجعل كل مقدمة يستخدمها هي استدلال بحد ذاته، فهي نتيجة وسطى لاستدلال سابق، كما يبرر صدق مقدماته بل، وصدق نتائجه، ويبدأ استدلاله بمقدمة، وهي فرضية يحاول تأكيدها بدلائل منطقية كالتالي:

م١: كان الدافع خلف السقيفة -بداية البيعة باجتماع الأنصار لاختيار الخليفة منهم- هو سابقة نصرتهم لله، ورسوله، ودعمهم للدين، يقول:"لابد أن يروا...ذكر جميل، وهذا ما يطمعهم في إمارة المسلمين"، وخوف الأنصار من إيذاء المهاجرين لهم، والسبب:"أنهم وتروا قريشاً، والعرب ... فتَمَنّع عن جبروتهم بأولئك المستضعفين في أهل النواضح، وأكثر من ذلك أنهم قتلوا صناديدهم، وأسروا رجالهم...حتى دانت بأسيافهم العرب"(٢).

يرى المظفر أن اجتماع الأنصار السري ارتكز على أساسين أديا إلى تولِي أبي بكر الخلافة، وهما: الخوف من انتقام العرب منهم، والطمع في السلطة، والرئاسة، يقول:"أساس الاجتماع ارتكز على طمع الأنصار من جهة، وتخوفهم من جهة أخرى"

---

(١)عقائد الإمامية- ص٨٨

(٢) السقيفة-صص٩٤، ٩٥

ولذا نسوا واجبهم الديني في الدفاع عن مَن يستحق الخلافة، والذي نص عليه الرسول، وهو علي كرم الله وجهه، يقول:"ومن نفس الحادثة نستطيع أن نؤيد النص على الإمام علي"(١).

م٢: تواطؤ عمر مع أبي بكر كي يظهر أبوبكر وسط جموع الصحابة في حادثة "رفض عمر لموت النبي" والكل يفكر في أمر واحد مَن سيخلف الرسول في قيادة الأمة، فكانت الحادثة للإلهاء عن أمر الخلافة.

إن سبب التشكيك في مصداقية موقف عمر أنه الذي رفض فكرة أن يكتب النبي لهم ما يهديهم، يقول:"ومن البعيد، وفوق البعيد أن يعتقد مثله -عمر- أن النبي لا يموت يوم مات، وهو الذي قال في مرضه إن النبي قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله... لرد الكتاب الذي أراده النبي لأمته بعد موته"، "ولعلهما وحدهما قد تفاهما في هذا الأمر فأراد أن يصرف القوم عما هم فيه، وتحويل تفكيرهم ناحية أخرى... وليس هناك مَن تحوم حوله الأفكار إلا علياً للنص عليه"(٢).

م٣: حدث تكتم على اجتماع الأنصار، ولم يعلم به إلا أبا بكر، وعمر (نتيجة وسطى)، ويرى كدليل على كلامه أن دافع التكتم، وعدم إشراك علي في الأمر ما علموه من نص النبي على خلافته بعده فخشيا- أبو بكر وعمر-أن يبايعه أحد الصحابة، فلا يتم الأمر لهما.

م٤: بعد تأثير أبي بكر على الأنصار بكلامه، انتهى الأمر إلى المهاجرين، وظهر اتفاق الثلاثة أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة بن الجراح، حيث يظهر أبو بكر بمظهر المتجرد الذي لا يريد شيئاً، فيقدم واحداً من الاثنين للاختيار بينهما، عمر أو أبو عبيدة، فيتم تقديمه هو من خلالهما(٣).

النتيجة:لم تكن البيعة في السقيفة استخلافاً حقيقياً.

فبعد المقدمات الكثيرة في حادثة السقيفة، وما حدث قبلها، وما حدث أثنائها، تأتي النتيجة؛ أنها لم تكن اختياراً حقيقياً، بل كما يظهر رد فعل لاستباق الأنصار لعقد

---

(١)السقيفة-ص١٤٥

(٢)المصدر السابق -صص١١٥، ١١٧، ١٢١

(٣)انظر-نفس المصدر-صص ١٣٨، ١٣٩

اجتماع لأخذ الخلافة، والمهاجرون في لهو بمصابهم في الرسول صلى الله عليه وسلم[١].

تعقيب:

في المقدمة الأولى التي يؤكد فيها المظفر أن الخوف، والطمع، أنسيا الأنصار واجبهم الديني في الدفاع عمن يستحق الخلافة، يثار تساؤل منطقي، وهو؛ إذا نص النبي على إمامة علي، فهل هذا أمر يمكن أن ينسى؟ أم هو أمر أصبح جزءً من الدين فيجب تنفيذه؟ وهل يتجرأ الأنصار على طلب الرئاسة بعد النص؟ –وهم الذين نصروا النبي في حال ضعفه، فحق فيهم قول الله تعالى: (وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا)[الأنفال: ٧٤]، الجواب؛ لن يتجرأ الأنصار على طلب الخلافة مع النص، ومادام الأنصار طلبوا الخلافة فلا وجود للنص الصريح من النبي على إمامة علي.

أما المقدمة الثانية، فيفترض تواطؤ عمر بن الخطاب، وأبي بكر الصديق، في حادثة رفض عمر لموت النبي، وهذا التحليل يكذبه الواقع فليس من أخلاق أصحاب النبي – وخاصة أبو بكر وعمر– هذا التآمر، كما أن الواقع ليؤيد ما فعله عمر، فرفض فكرة فقد عزيز هو أمر كثيراً ما يحدث، خاصة لو كان هذا العزير هو النبي صلى الله عليه وسلم

أما المقدمة الثالث، والرابعة، فحادث السقيفة لم يكن مدبراً من أحد بل إن الأنصار أرادوا ادعاء الخلافة لأنفسهم، فما كان من أبي بكر وعمر إلا أن فزعا ليعلما الأمر، وانتهى الأمر باستخلاف صاحب رسول الله.

وتجدر الإشارة إلى أن إطالة الدليل هي مغالطة في حد ذاته، تتمثل المغالطة في إخفاء النتيجة حتى يسلم الخصم بكل المقدمات التي تلزم عنها تلك النتيجة، فيلزمه الإقرار بها: " حمل الخصم على الإقرار بمقدمات من القياسات المركبة، وذلك دون نظام لأجل إخفاء مقصدنا إلى غاية أن يقبل بكل ما نحتاجه"[٢].

(١)انظر –السقيفة–ص١٤٢

(٢) شوبنهاور –فن أن تكون دائماً على صواب– ترجمة رضوان العصبة–صص٥٣، ٥٤

قائمة مراجع البحث:

- الأمين(محسن) – ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م–أعيان الشيعة–تحقيق حسن الأمين– بيروت– لبنان–دار التعارف
- الألباني(محمد ناصر الدين) –١٤١٥ه، ١٩٩٥م – السلسلة الصحيحة– الرياض– السعودية– مكتبة المعارف للنشر
- الحلي–١٤٣٣هـ– كشف المراد في تجريد الاعتقاد–تحقيق حسن حسن زاده الآملي– قم–إيران –مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسيين
- الحلي–د.ت – نهج الحق وكشف الصدق– تحقيق عين الله الحسني الأرموي– قم– إيران –دار الهجرة
- الحلي–١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م – الألفين في الإمامة– الكويت –مكتبة الألفين
- الخميني(السيد روح الله)–(١٣٨٩ه)–الحكومة الإسلامية–النجف–العراق –دروس فقهية ألقاها على طلاب علوم الدين
- الدينوري (ابن قتيبة) –١٤١٠هـ، ١٩٩٠م–السياسة والإمامة–ط١–بيروت– لبنان –دار الأضواء
- شوبنهاور (أرثور) – ١٤٣٥هـ– ٢٠١٤م– فن أن تكون دائماً على صواب– ترجمة رضوان العصبة– الرباط– المغرب– دار الأمان
- عبد الجبار(القاضي أبي الحسن) –١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م –المغني في أبواب التوحيد والعدل –ط١–تحقيق أحمد فؤاد الأهواني–مطبعة مصر
- الطوسي (الخواجه نصير الدين) –د.ت –الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية– جمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري– تحقيق علي حاجي آبادي–مجمع البحوث الإسلامية
- الطوسي (الخواجه نصير الدين) –١٩٩٦م–تجريد الاعتقاد–تحقيق عباس محمد حسن– دار المعارف الجامعية
- الطهراني (أغا برزك) – ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م – طبقات أعلام الشيعة–بيروت–لبنان – دار إحياء التراث العربي
- مصطفى (عادل) –٢٠٠٧م–المغالطات المنطقية–ط١–القاهرة–مصر– المجلس الأعلى للثقافة.

- المظفر (محمد رضا) د.ت السقيفة–قم–إيران–مكتبة الزهراء ١٣٨٨ه، ١٩٦٨م–المنطق – ط٣ –النجف–العراق–دار النعمان
- عقائد الإمامية–١٤٢٢هـ –قم–إيران –مركز الأبحاث العقائدية
- أصول الفقه–١٤٢٣ه–ط٧–قم–إيران– مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسيين
- موقع إسلام ويب–نشر–الأربعاء ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ – ١٢–٥–٢٠٠٤ م، وتم الاقتباس–الخميس– ١٥–٤–٢٠٢١م، الساعة ١٢ص